

الحرية الواعية او المشكل الديموغرافي والتطور الإقتصادي

معطياته في الولايات المتحدة الرأسمالية والصين الشعبية الاشتراكية والعالم الثالث وخاصة المغرب كما سنوضح في عرض تاريخي مبسط كيف استطاع المغرب المستقل طوال ألف عام ويفضل الاخلاقية الاسلامية الفاضلة تركيز واقرار مستواه الاجتماعي جاهلا ما عرف اليوم بمشكل السكان .

ففي الولايات المتحدة التي تعتبر احسن وارقى منطقة في العالم يتمخض « التجبر الديموغرافي » عن ارتفاع السكان من ستة وسبعين مليوناً (76) عام 1900 الى ما يقرب من مائتين وخمسة ملايين (205) عام 1970 فالمشكل الديموغرافي تتواكب فيه عدة عوامل منها نسبة الولادات والوفيات ومعامل خصوبة الانسال والعنصر الاجتماعي والاقتصادي ويهدف التخطيط العالمي الى ضمان التوازن بين هذه المعطيات لخفض الوفيات وكذلك النقص من المواليد بتحديد النسل من طريق منع الحمل وهنا ينبغي ان نميز بين ما يسمى بالضبط او التنظيم الديموغرافي او تحديد المواليد من جهة وبين التخطيط العائلي الذي يعتبر مجرد وسيلة لحماية الاجومة والطفولة بالتنظيم من نسبة وفيات الاطفال ارتكازا على تصميم وثائق مناسبة وهكذا نلاحظ ان هذه العوامل تتفاعل كلها لخلق بوتقة من التأثير المتبادل قد ينتهي الى

ان المومن الصالح في الحضارة الاسلامية الفاضلة يتسم بميزتين اساسيتين تتفصل عنهما كل المقومات الخلقية والاجتماعية الاخرى وهما روح التحرر والشعور بالمسؤولية فالمسلم حر يجب ان يظل حراً في نطاق حرية الغير كما ان له تبعات حضارية في البيت والمجتمع وازاء الانسانية يجب ان يضطلع بها فليجنب ما شاء له التجنب ولكن في حدود امكاناته التي تحوطها مقدرات المسؤولية والتي يجب تقييم ابعادها في نطاق ملايسات الامة وظروفها وبذلك امكن للاسلام الذي هو حقا الدين الصالح لكل عصر ومصر ان يواجه ما اعترض نبوه الطبيعي واشعاعه الحضاري في مختلف العصور .

ان نماء سكان العالم بعد العصر الصناعي قد بلغ ارقاما خيالية حيث ارتفع من مليار واحد ونصف مليار عام 1900 الى ثلاثة ملايين ونصف عام 1970 لهذا فان التقنيات التي تستهدف تنقيص الوفيات والتي تعززها في الولايات المتحدة واوروبا تغييرات اجتماعية واقتصادية اساسية تحاول ان تحقق توازنا مع تقنيات موازية تعمل على خفض نسبة الجهل والامية والغلط في الاتصال للوصول الى نقص في نسبة الولادات لهذا فان الاستقرار الديموغرافي يجب ان يتبلور مبدئيا في تحقيق التوازن بين الولادات والوفيات ، وسنحاول — من اجل ابراز معالم هذا المشكل — التنظير والمقارنة بين

(1) محاضرة القيت باللغتين العربية والفرنسية باسم الوجود الاسلامية في المؤتمر الاسلامي المسيحي الذي انعقد بتونس عام 1976 .

نوع من التحييد لبعضها والغريب في هذا الصدد أن ارتفاع الوفيات يشجع أحيانا قوة الإنسال ويخلق لوازم اجتماعية واقتصادية معكوسة لهذا نجد أن معدل الانجاب يجب أن يبلغ أوجه في افريقيا الاستوائية لكفالة توازن ديموغرافي فالمسؤولون يعملون الآن على اقامة جهاز اجتماعي من شأنه أن يخفض نسبة الوفيات قبل القيام بنهج أية سياسة تستهدف تحديد النسل بنشر الوسائل المضادة للحمل ويستعمل الناس خطأ - في بعض الاحايين - عبارة «تفجر ديموغرافي» دون تمييز بين نسبة تزايد السكان في بلد ما وبين المساحة الصالحة في هذا البلد والوسائل الفعالة لضمان تطورها وقد أكد بعض علماء الاقتصاد البريطانيين أن عدد سكان كل «أكر» مزروع (أي نحو أربعة آلاف متر مربع) في الصين أقل منه في بريطانيا العظمى أو اليابان حيث تقدر في كل منها بسبعة وتسعة وثلاثة عشر.

ويدخل العامل الاقتصادي والاجتماعي أيضا في الحساب من أجل خلق محيط صالح وملابس ملائمة للتطور غير أن هذا العامل ليس هو كل شيء لأن مشكل التشغيل - لا القدرة التقنية على انتاج الطعام - يمثل النقطة الحرجة داخل تسعين الى مائة بلد تشتمل على سبعين في المائة من سكان العالم ذلك أن المفاعلات المتسلسلة للنماء الديموغرافي السريع ولنسبة البطالة وتناقص الشغل وانخفاض القوة الشرائية كل ذلك كاف وحده لطبع صيرورة أي تطور أو اصلاح في الوضع الاقتصادي والاجتماعي . وإذا حاولنا أن نضرب مثلا بالولايات المتحدة الأمريكية فانتا نلاحظ أن ارتفاع سكانها راجع خاصة الى عامل آخر هو الهجرة أي توارد أنواع من البشر قدر عددها بأربعين في المائة خلال السنين العشر الأولى لهذا القرن وفي عام 1971 اجتازت الولايات المتحدة فترة عانت الامرين أثناءها بسبب تناقص نسبة الولادات، لهذا تختلف عوامل النمو بين بلد وآخر ، كما تختلف التحول التي تتناسب مع هذه المعطيات وقد صدق الكونغريس الأمريكي في نفس السنة أي عام 1971 تحت هذا التأثير على قانون يحظر منع الحمل الأمر الذي شكل عائقا أمام منهجية التنظيم العائلي ومع ذلك فإن الوضع القانوني الجديد لم يحل - بسبب عدم استعمال المشروع للمواد والأجهزة المحددة للنسل - دون لجوء عدد كبير من الناس الى عملية التعقيم الطبي لاسيما بعد

صدور قانون 1972 الذي ينص على «جواز الاجهاض بطلب خاص وعن طريق طبيب اخصائي» فهذا التشريع يقلل من الاخطار المحتملة الناتجة عن الاستطاطات والاجهاضات غير المشروعة التي تتراوح كل سنة بين مائتي ألف ومليون ومائتي ألف في أمريكا والهادفة لإعاقه كل حمل غير مرغوب فيه ، ولهذا تتجه السلطة التشريعية الأمريكية اليوم الى حصر الاضرار وجعل حد لعملية غير انسانية وهي الواد الاختياري للحياة وذلك بتشجيع - على مراحل - لتقنية منع الحمل والتخطيط العائلي وتبطل هذه البادرة خاصة في الاسبقية المخولة للدراسات الاحيائية في ميدان الإنسال والانجاب وللبحث عن أحسن الطرق التي تمكن الأفراد من «كبت مايتوفر لديهم من قدرة على الاخصاب» تلك إذن وسائل جديدة ترمى الى وضع خطوط تعليم جنسي ملائم ، فلنستشف الآن المرأة التي تنظر من خلالها الى هذا المشكل دولة اشتراكية موقلة في مذهب «الينين» مثل الصين الشعبية حيث قدر عدد السكان عام 1968 بسبعمئة وثلاثة عشر مليونا كما قدرت نسبة تزايد هؤلاء السكان باثنين في المائة فقد نظم أول موسم دعائي لفكرة التخطيط العائلي منذ عام 1956 إذ وزعت على اوسع نطاق الوسائل الكفيلة بمنع الحمل مرفقة بنصائح بحسن استعمالها وهذه الخطة في التلمس والتحصن مجردة عن كل خطر في هذه المرحلة الأولية لانها لا تتجاوز نطاقا تثقيفيا تحريريا في ميدان منع الحمل غير أن الصين التي كانت اذ ذاك لا تزال في صراع ضد الأمية كانت أيضا تجتاز فترة مخاض نظرا لوجودها آنذاك في طور الانتقال الى دولة اشتراكية قوية عصرية تعتمد على قواها الذاتية وعبقرية شعبها مما حدا الرئيس ماوتسي تونغ الى القول عام 1958 بأن كثرة السكان «شيء جميل غير قبيح» إذ بتصنيع البلاد وتقوية انتاجها الفلاحي تصبح قوة اليد العاملة قليلة وتزايد الحاجة اليها باطراد لهذا فإن توفر عدد ضخم من السكان يتحرك في دفاع تلقائي ويخوض معركة الشعب ضمن ترابه الذاتي من شأنه أن يمد الصين بقوة لا تقهر غير أن هذا الموقف «المحايد» لم يمنع بقاتا من وضع جهاز للتخطيط العائلي في الصين في نفس الوقت الذي شعرت الجماهير القروية بالطابع الطليق الحر لهذه السياسة فظلت حيرى في ترقب وانتظار بينما انبرت الأطر القومية ورجال الفكر تجوب

انحاء البادية عام 1958 — تلبية لنداء ماو — داعية لفكرة ضبط وتحديد الولادات ، ولكن منذ عام 1963 انطلق التخطيط العائلي المنظم من عقاله — بايعاز من الرئيس ماو — تسانده فئات متحركة من الأطباء والمرضين معززة بلقاح يحقن في رحم النساء لمنعهن من الحمل وقد ارتأت الاشتراكية أن المهم هنا هو انعدام أي تهديد أو ضغط اقتصادي على العائلة وهكذا تظل مبررات الاختيار الحر المرتكزة على امكانات ووسائل كل عائلة — منبثقة من تحرر المرأة وحققها في الدراسة ووعيا المتزايد واسهامها الفعال في اقامة أسرة مكيئة. وفكرة التحرر هذه تشكل ضمن أي جهاز تخطيطي ، النابض الحي والسر الجوهري لكل نجاح فالشعب يتمكن في هذه الحالة من أن يكون لنفسه — بكامل الحرية — صورة متبصرة لمصلحته ذلك ان المصلحة العامة الحقيقية للامة هي في كل مجتمع اشتراكيا كان أو غير اشتراكيا لمدار أو المحور الذي يضبط كل تجديد في البنية والهيكل وان الاسلام في بساطته ومرونته وقابليته للتطور حسب مقتضيات الانسانية المتجددة وطبقا للوازم المنطوق والعقل لهو المذهب الذي ينطوي على روح تحريرية أوفى وأعمق اذ أن نظريته الاصلية وما يترتب عنها من اختيارات منوطة باستكناحه الانساني الواعي للبواعث الواقعية التي تبرر قيام أي جهاز ثقافي وفكري واجتماعي واقتصادي فهناك مبدا اسلامي يرى أن من جملة معايير التقدير في التشريع مافعله الرسول عليه السلام من «تحكيم العادة» وما نهجه الامام مالك بناء على ذلك لقياس الجواز في مذهبه وهو مبدا «المصالح المرسلة» مما شجع افواج البشر الى الدخول في الاسلام بكمرة وخاصة في القارة الافريقية المعروفة بتعلقها بالتقاليد الموروثة فالايديولوجية الاشتراكية في اطارها الماركسي وكذلك التصور الاسلامي للمصالح الاجتماعي الحق — كلاهما يستلزم نكران الذات والايثار وتمالك النفس وضبط العواطف والنزعات والفرائز وهي كلها مقومات معنوية لتعزيز كل تخطيط يبدو صلاحه ولو أدى الى اعانة الحمل وتحديد النسل ، وقد اوعزت الصين الشعبية الى الشبان بالعمل على تأخير سن الزواج

أي ميقات الانجاب الى خمس وعشرين سنة أو أكثر كما بنى الرسول عليه السلام بخديجة زوجته الاولى وهو لم يتجاوز هذا العمر ذلك أن الديناميكية الاسلامية التي تواكب الاشتراكية الصينية معها هاهنا تهدف الى دفع فئس طاقتها وطفحها في الحياة النشطة التي يدعو اليها الاسلام ، كما يجد الشاب الصيني ملهى في الرياضة البدنية وفيما يشعر به من لذة في بادرات التجديد والعمل المنتج ولكم يردد الصينيون — وهم شعب من شعوب اقطار العالم الثالث — بأن سعادة الشباب ليست في الاباحية الجنسية التي تتمخض في الولايات المتحدة عن عدد من حالات الامراض الزهرية تبلغ سنويا مليوناً وسبعمائة ألف اصابة جديدة ولهذا ترى الصين أن الاشتراكية ليس معناها الاخلاق الى مكسب من المكاسب بل انها تتجلى في الجهد الدائب المستمر من أجل تجديد تربية الانسان وقد أوضح الفيلسوف الاجتماعي التونسي ابن خلدون قبل صدور كتاب كارل ماركس «رأس المال والشفل» بقرون ان العمل هو رأس المال الحقيقي الذي يسهم في بناء صرح كل حضارة وعمران (1) ثم ان الثورة الثقافية التي تحققت في الصين ليست في نظرها سوى تركيز للنظرة البيداغوجية العريقة الى المسيرة الثورية التي ستسهم في ضمان تطور نهائي للتعليلات والمطامح الفردية التي هي مفتاح السلوك وخاصة سلوك الانسان في ميدان الانجاب وتنمية النسل، وقد ابرز مدير البنك العالمي في استجواب (2) آخر «حاجة العالم الثالث الى تحديد النمو الديموغرافي بأي ثمن والا فسيؤدي الامر حتما الى كارثة كونية»

ان العالم يشهد اليوم ارتياكا شاملا في نفس الوقت الذي يتم تخطيط الاقتصاد على نسق متسام في الصرامة والشدة ، نرى السكان في العالم الثالث وغيره يتزايدون أو يتناقصون أو يهاجرون دون أي جهد منطقي متماسك تقريبا عدا شواذ نادرة تنبثق في بعض البلاد كالصين لتوجيه هذه الحركات فهل من حاجة لتأكيد ان التخطيط الاقتصادي سيظل مرتعنا بصورة خطيرة مادام لا يتوازي مع تخطيط آخر للنمو الديموغرافي ذلك

(1) كتاب «فكرة ماوتسي تونغ» — كودغان بريغات — باريس 1971 (J. Godfin-Privat)
(2) في جريدة «الاوبسرفر» Observer — لندن ثالث اكتوبر 1971

التخطيط الذى لسنّا فى حاجة الى القول بأنه لا يجب أن يهدف حتّى الى تحديد النسل بل يمكن أن يرمى كذلك الى تنمية الخصب والانتجاب كما فعلت رومانيا أخيراً فى سياستها السكانية (1) « ومعظم بلدان العالم الثالث ليست لها سياسة شاملة للنمو محددة مضبوطة بل إنها فى غالب الأحيان لا تكون قد قامت حتى بجرد مواردها لهذا فإن تبنى سياسات سكانية تنحصر تعريفاتها تقريباً — بإعاز المستشارين الغربيين — فى عبارات تحديد النسل — يجب أن يشهر به كاسلوب خاطيء لوضع مشكل التنمية ووسيلة خطيرة تصرف العالم الثالث عن العناية بالقضايا الأكثر أهمية والتي تنسم بطابع سياسى ففضية السكان ليست هى المنزع الاجتماعى الوحيد الذى يمكن أن نركز عليه بقوة (2) ، أن العنصر السكانى ربما كان أصعب تخطيطاً من باقى العناصر الأساسية فى مسيرة التطور بل أننا لفرتاب أشد الارتياح حتى فى تدرة الإنسان على تحقيق ذلك فى هذه المرحلة من التطور السياسى والثقافى والروحى للإنسانية » .

ويضيف الكاتب قائلًا :

« وهكذا فإن المحاولة المتجددة من طرف الاخصائيين الغربيين والهادفة الى تحديد سياسة سكانية فى عبارات مستمدة من مذهب مالتوس Malthus الذى هو أساس ايدولوجيتهم ثم فى عبارات تحديد الولادات — أن تلك المحاولة يجب أن يرفضها العالم الثالث لأنها نابعة من خلل وارتباك عميقين فى المفاهيم والمدرجات القائمة بين تعليقات منع الحمل وانجازات الاجهزة المكلفة بنشر هذه الموانع » . أن سياسة قوية لتطوير الاقتصاد لهى المفتاح الأكبر لكل سياسة سكانية هادفة الى تحديد الولادات إذ أن أساس أية سياسة من هذا القبيل فى البلدان غير المصنعة لا يمكن أن يكون غير رفع مستوى الحياة واستقرار حركة التمشيل والاستخدام ولا يخفى أن تطبيق ميثاق الجزائر المتعلق بالحقوق الاقتصادية للعالم الثالث والذى وضعه فوج الدول السبعة والسبعين بعاصمة الجزائر فى شهر أكتوبر 1967 — يرتبط مباشرة بمشاكل منع الحمل

بالوسائل الاصطناعية فتطبق مثل هذه التدابير الاقتصادية هو الشرط الذى يبرر تعليقات موانع الحمل تلك التعليقات التى ستبقى بدونها كل حملة تعقيم (أى هادفة الى التعقيم من أجل الحيلولة دون الانتجاب) عديمة الجدوى (3) فإذا كان تحديد النسل قد يتجلى أحياناً لا كمبدأ مقبول فحسب بل ضرورى فإن نجاحه سيطر مشروطاً بتطبيق ملائم يُدخل فى حيز الاعتبار مقتضيات البيئة ذلك أن البناء التقليدى للمجتمع ينبغى إصلاحه بادية ذى بدء باستئصال شوائب السلبين من أنصار patriarchalisme المذهب القائل بوجوب سيطرة الآباء فى الأسرة ذلك المذهب الذى تخطط لوازمه بقيمات التقليد الاسلامى الصحيح أى السلفية الحق ، ثم أن خطر استعمال التقنيات الحديثة فى المنع الاصطناعى للحمل يمكن فى استيراد أممى لكل مادة أو فكرة أجنبية دون أى اعتبار للقوام الاجتماعى الذى يقمحه الاسلام فى المفهوم العام ذلك المفهوم الذى يجب أن يكيف المجتمع الفاضل وقد صدرت دراسات فى الموضوع (4) تبرز سلسلة من الاجراءات الكفيلة بتعزيز المثلث المانعة للحمل فى العالم الثالث منها بالاضافة الى محاربة الوفيات — التحرير المعنوى للمرأة وتنظيم دروس فى التربية الجنسية والتوجيه العائلى على مستوى المعاهد الثانوية مع اختيار الفترة الصالحة نفسانيا (وهى فترة ما بعد الوضع) لتلقين المرأة مبادئ التخطيط العائلى عن طريق المرافق المختصة فى حماية الامومة والطفولة . وتستجيب المواد الكلاسيكية فى الفقه الاسلامى المدرجة فى برامج السلكين الثانوى والابتدائى بمعاهد التعليم — لهذا النداء الذى هو نداء الطبيعة فى سياقها الخلقي الاجتماعى فالفتاة والفتى يتلقى كلاهما معلومات دقيقة تلقى ضوءاً كشافاً على الفعالية الحقيقية لكل علاقة جنسية يظل موضوعها الاساسى هو الانتجاب والاتسل فى حدود الوسائل المتوفرة بل أن الاسلام يوصى بالتخلّى عن الزواج عند تعذر الامكانيات المادية فقد قال عليه السلام « من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء » ولكلمة باءة مفهوم مزدوج هو الزواج أولاً ثم إقامة منزل صالح الامر الذى يستلزم

(1) على اثر انخفاض قوي فى عدد الولادات عام 1968 حيث اتخذت رومانيا سلسلة تدابير لتشجيع الانتجاب

- (2) مجلة تطور وحضارة — عدد خاص (47 و48) باريز — 1972 ص 128 و 131
- (3) كتاب اقتصاد مراقبة السكان ، محاضرة للاستاذ ديميني P. Demeney بإشراف الاتحاد الدولى للدراسة العلمية للسكان — لندن 1969م ، (6)
- (4) وضع وتطبيق سياسات سكانية فى العالم الثالث (عراقيل وامكانيات) بقلم بيري براديرفان Pierre Pradervand فى المجلة المذكورة تطور وحضارات الخ

تحدة مادية لبناء بيست على دعائم قوية اجتماعية واقتصادية .

وهنا يمكن أن نتساءل كيف يتجلى هذا المشكل الديموغرافي في الشمال الأفريقي وخاصة في البلدين المتجاورين الجزائر والمغرب ؟ ففي الجزائر تنجب كل امرأة متزوجة يتراوح سنهما بين الخمسة عشر الى حدود الخمسة والاربعين ولانخضع لاي انقطاع في مجرى اخصابها - معدل عشرة اطفال بقطع النظر عن الاجهيزات والاستقطاعات وغيرها (1) وقد اصبحت وزارة الصحة الجزائرية عام 1968 نحو الالف حالة من واد المواليد خاصة لاسباب اقتصادية وقد حاولت الجزائر الاجابة عن هذا التحدي الديموغرافي بنهج استراتيجية للتطور الاقتصادي (ضمن تصميم يمتد من 1967 الى 1980) وهى كالتالى :

(1) تحقيق التكامل الاقتصادى بتأسيس صناعة تحويلية للمواد التى كانت تصدر فيما قبل بحيث يصبح ميزان الاداءات سويا سلبيا بقدر ما يجمر الاستيراد فى مواد التجهيز الضرورية لخلق مروع تكميلية للاقتصاد الجزائرى .

(2) تنمية رأس المال الصناعى الجزائرى بفضل سياسة تعمل على توسيع نطاق الصادرات وخاصة منها المواد الهيدروكربونية (اى المشتقة من البترول) وبذلك تتم تنمية الطاقات لتكديس التوظيفات فى مجموع الاقتصاد .

(3) اقامة جهاز جديد للتكوين يتطابق مع الحاجات الاقتصادية المتبلورة فى اصفاء طابع ديمقراطى على التعليم وتعميم عملية التدريب والتثقيف .

(4) القيام بتوزيع جديد للموارد بالقضاء البطالة اى خلق وظائف جديدة وتوسيع رحاب السوق الداخلية التى هى محور النمو الاقتصادى فى البلاد .

اما فى المغرب فان 70 فى المائة من مجموع السكان كانوا يعيشون عام 1960 فى البادية و 29 فى المائة فى الحاضرة ، وقد أسفرت الاحصاءات عام 1971

عن نتائج تبرز نقصا خفيفا فى نسبة سكان الحضر (94 فى المائة مقابل 1ر 35 فى المائة بالبادية) ومن جمل العوامل التى قد تكون السبب فى هذا التقلص الديموغرافى بين اهل الوبر ظاهرة الاتجذاب نحو المدن الكبرى فالمغرب بلد تعتبر نسبة الولادات فيه من أعلى النسب فى العالم فقد بلغت كثافة السكان - فى مساحة تبلى فى مجموعها 444000 كيلومتر مربع - معدل 33 فرد فى كل كيلومتر مربع عام 1968 وارتفعت - حسب الاحصاءات الرسمية - بنسبة فرد واحد لكل كيلومتر مربع ولكل سنة وبعد الاحصاء الذى تم عام 1960 قدم عدد سكان المغرب : 11 626 232 نسمة فى حين وصل حسب احصاء 1971 الى 15 379 259 من بينهم 111 987 من الاجانب وقد ارتفع معدل افراد كل عائلة من 4ر9 اشخاص بين سنتى 1961 - 1963 الى 5ر4 عام 1971 وذلك بالرغم عن قلة الاسر المغربيا التى تتعدد فيها الزوجات (ثلاثة فى المائة فقط) فاذ عينا الى دراسة مقارنة للارقام المتخفضة عن احصاء عام 1960 وعن العمليات الاحصائية السالفة فان مجمل نسبة الولادات يبلغ حوالى 50 فى المائة ونسبة الوفيات 17 فى المائة وبعبارة اخرى فان معدل نسبة ارتفاع سكان المغرب الذى كان يقدر عام 1969 بثلاثة وثلاثين فى المائة سيؤدى الى ضعف هذا العدد من السكان فى ظرف احدى وعشرين سنة ليصبح ثلاثين مليون نسمة عام 1990 - ومن جهة اخرى يصل عدد المسلمين فى المغرب الى تسعة وتسعين فى المائة من مجموع السكان اما تعليم الاميين فان نسبته فى الحواضر اكثر منها فى البوادي حيث تبلغ فى الاوساط الحضرية - حسب احصاءات 1961 - 1963 - 29 فى المائة (اى 41 فى المائة بين الرجال و 17 فى المائة بين النساء) بينما تصل بين اهل الوبر الى 18 فى المائة بالنسبة للرجال واثنين فى المائة بالنسبة للنساء وفى عام 1971 قدرت نسبة محو الامية بـ 76,5 فى المائة مقابل 83 فى المائة عام 1960 والفرق هام بين الوسط الحضري (56 فى المائة) والبادية (88 فى المائة) اما عدد الاطفال الذين تحتضنهم المدارس فقد وصل عام 1971 الى 1974000 من بينهم 530000 طفل فى البادية (28 فى المائة منهم فى الكتاتيب القرآنية)

(1) منشور حول برامج التخطيط العائلى بافريقيا (مركز تطور التنظيم والتمالون والتقدم الاقتصادى) - باريس 1970 ص 14

ومن جهة أخرى ارتفع الدخل الوطنى عن كل نسمة من السكان — بين سنتى (1961 و 1969 من 674 درهما (134 دولارا امريكيا) الى 942 درهما (188 دولارا) ولكنه نقص عام 1969 بـ 30,0 فى المائة بالنسبة لعام 1968 وتد بلغت الطبقة الشغيلة عام 1971 مايقرب من أربعة ملايين أى 26 فى المائة من مجموع السكان وتتجاوز نسبة البطالة فى المدن خمسة عشر فى المائة بينما لا تتعدى 4,7 فى المائة فى البادية وإذا اردنا ان نعرف الى التداخل الحاصل بين النمو الديموغرافى والتطور الاجتماعى والاقتصادى فيمكن ان نقارن تزايد السكان — باعتبار معاملات الوفيات وخصوبة الانجاب مع نسبة التأثير على الدخل القومى فى هذا الصدد سيتبلور النمى الديموغرافى أى زيادة السكان — فيما اذا استقرت نسبة خصوبة الانسال — فى 26 500 000 نسمة وإذا ما استمر هذا الاستقرار الى عام 1985 فان مستوى حياة المواطن لا يمكن ان يحتفظ بوتيرته — بعد عشرين سنة (أى بين 1965 و 1985) الا اذا ارتفعت رؤوس الاموال الموظفة باثنين وخمسين مليارا وذلك بقطع النظر عن ضرورة احداث أربعة ملايين وظيفة جديدة للقضاء على البطالة تتطلب توظيفات اضافية تقدر ب 107,5 ملايين زد على ذلك ما يستلزمه بناء دور سكنية رخيصة أى خمسة عشر مليارا (ثلاثة ملايين دولار) وخمسة ملايين درهم لمواجهة تكاليف الزيادة فى عدد الاطفال الذين تحتضنهم المدارس بكيفية موازية يجب ان ترتفع الميزانيات الاجتماعية الأخرى كميزانية تسيير الصحة العمومية بما لا يقل عن ثلاثة فى المائتوهكذا يتناقل العبء على الدولة دون ان تخفف من حمله زيادة ملائمة فى انتاج المحاصيل أو الماشية الذى ظل قارا — اذا لم يكن قد نقص احيانا — طوال نصف قرن .

وإذا اعتبرنا هذه المعطيات أمكن ان نقدر مدى ما ينطوى عليه النمو الديموغرافى من أخطار جسيمة على التطور الاجتماعى والاقتصادى فى البلاد وسعة المشاكل التى يصطدم بها المجتمع آنذاك بسبب فورة التضخم الناتجة عن استفحال حاجات هذا المجتمع لهذا يحاول المغرب ان يجد حلا للمشكلة الديموغرافية فى تعزيز التخطيط العائلى باتخاذ اجراءات تهدف الى استئصال البطالة ومعالجة قضية تزايد السكان ويرى المسؤولون ضرورة نهج سياسة سكانية مستعجلة ترتكز على الموقومات الثلاثة الآتية :

- (1) احداث وظائف فى المدن
- (2) اصلاحات عمرانية فى الحواضر مع مكاتحة مدن التصدير
- (3) نهج سياسة تهجير مؤقتة

وقد قام جلالة الملك الحسن الثانى بتعميد القوام الاجتماعى والاقتصادى فى المغرب فى ميدان التصنيع والاصلاح الزراعى والتنمية الوطنية فشمكت بادرات التحضر العمرانى القروى وبناء الاحياء السكنية الرخيصة ومحاربة مدن التصدير وتحقيق اللامركزية فى الاقاليم واقامة السدود وتوزيع الاراضى والتأميمات والتفقيبات المعدنية والبتروولية وتطوير موارد الفوسفات وتشديد المركبات الصناعية وتعميم التعليم ورفع مستوى حياة السكان وخاصة العامل الذى بدا يساهم فى ارباح الانتاج تلك عوامل بناءه يمكن ان تسهم — دون تصفية كاملة للمشكل — فى ايجاد الحلول له .

وفى هذه الحال سيسفر النقص فى نسبة الولادات عن مجرد اسهام فى ايجاد الحلول لمشاكل التغذية وتعميم التعليم والسكنى والتشغيل بالتخفيف من حدتها ، اما ما يتعلق بالتخطيط العائلى نفسه فان برنامج الحكومة يرمى الى اقامة جهاز تحريرى يترك للأسرة كل الصلاحية لاختيار عدد الاطفال الذين ترغب فى انجابهم اعتبارا لوسائلها وامكاناتها ومع ذلك فان مرافق مختصة فى تلقين وسائل المنع الاصطناعى للحمل ستؤسس وتجهز عددا ووسائل لمساعدة العائلات دون أى ضغط على اختيار ما يلائمها لهذا تم وضع برنامج اعلامى وتنقيفى للاتصال بالأسرة بواسطة فئات اسعافية اجتماعية تضم ستمائة رجل وامراة لشرح المظاهر المختلفة للتخطيط العائلى وكان يظهر ان بعض الناس اصبحوا يقبلون منذ عام 1969 على حقن تلقيح الرحم لمنع الحمل ولكن الاحصاء اوضح ان ثلاثة فى المائة فقط من النساء اللواتى بلغن سن الانجاب هن اللواتى يستعملن هذه الطرق الاصطناعية الحديثة باستثناء الحقن التى يقوم بها اطباء القطاع الخاص فهذه السياسة المدرجة فى التصميم الخماسى للدولة المغربية لم تطبق اذن الا جزئيا نظرا لقلة الوسائل الكافية فى جهاز الصحة

العمومية بالإضافة الى تقاعس السكان اهبالا أو تشبثا بتقاليد الانسال الواسع ولهذا يحاول المغرب أن يتحاشى اتخاذ أى موقف صلب يتعارض مع «تقليديات» تكون أحيانا خاطئة فهو يواصل بحوثه رغم كون اختياره قد وقع لحد الآن مبدئيا على سياسة تهدف الى منع الحمل دون أية مواجهة ولا اصطدام فهو يسير بكامل الحيطنة والحذر — على مايوح — دون اللجوء الى شعارات لافتة للانظار ولا جرح للمواطف لاسيما وأن الكثير من الناس مازالوا يتأثرون تارة بحرفية النص الذى يستندون اليه وطورا بتعميمات متسارعة لهذا النص دون اعارة كبير اهتمام للعوامل الثقافية والاجتماعية أو الاقتصادية في المجتمع الاعلامى فاذا ماحاولنا تجزئة المشاكل وترتيبها حسب اسبقيتها وجب أن تهتم أولا باتامة جهاز نعال لحماية الامومة والطفولة كجزء لا يتجزأ من نظام وتأتى عام على صعيد الصحة العمومية وفي هذه الحالة يكون التخطيط العائلى مفيدا مهما تكن نسبة الامية والمستوى الاجتماعى وتطور الامة الاقتصادى فهذا العنصر الاجتماعى يشكل قواما متراسما ومجموعة متماسكة لا يمكن فصل اجزائها بعضها عن البعض فاذا ماوضعنا مشكلا من المشاكل فى مساره الحقيقى فسان المقومات الجوهرية الاخرى مثل الوسط العائلى والمستوى الثقافى والصحة والوازع الاجتماعى والعمال الاقتصادى الحق — تتفاعل كلها فى معادلات انسانية متناسقة لهذا يستوجب كل تخطيط صالح تماسك المشاكل بتبسيط المعطيات وجعلها فى متناول العامة وتحقيق تجارب واضحة لسهولة الاقتناع لان الوسط الصالح اجتماعيا وعائليا — مهما يكن مستوى الامية تادرا على ادراك أدق الخلجات وأرق الشيات لمسارات من المسارات ومنهجية من المنهجيات ، ونلاحظ من ناحية اخرى ان نزوع الرجل افريقى بوجه عام الى الاكثار من النسل قد تولد منذ اعرق العصور تحت تأثير النظام القبلى الذى كانت قوته تزداد كلما ازداد عدد افراد القبيلة (1) وعن هذا الاتجاه التقليدى المتبلور فى تقدير الكم والافتخار

به نتج موقف الكثير من الامارة الذى ترتبت عنه زيادة فى النسل مرتفعة جدا ولعل الحديث الشريف القائل : «تكاثروا تناسلوا فأتى مباه بكم الامم يوم القيامة» يدخل فى هذا الاطار لاسيما وأن عدد المسلمين فى عهده عليه السلام لم يكن يتجاوز الف وأربعين ألفا فهذه الابعاد المثالية للعائلة التقليدية الخاضعة لنظام الابوة والتى تزيدها تضخما لوازم تعدد الزوجات أو للتسرى — قد اتخذت مع التطور الاجتماعى والاقتصادى للامة مقاسات اقل من الماضى اذ أن نسبة الخصب اى الانسال تهيل — خاصة فى الشمال افريقى — الى الانخفاض من 7,5 أطفال لكل عائلة الى عدد يتراوح بين 3,5 و 5 أطفال ويرى كالدويل Caldwell (2) يرى ان نظام العائلة العديدة الافراد اى المنطلقة من خصب مرتفع يرتكز فى افريقيا على ثلاثة عناصر أساسية تلخص فى كون الأطفال يمثلون قواما اقتصاديا ويقومون بجزء من العمل الملقى على عاتق الاسرة ويساعدون الشيوخ والمعزة ويساهمون بعددهم الكبير فى دعم هبة ونفوذ الآباء غير أن هذا الثلاث راجع فى الحقيقة الى انعدام اى جهاز للتعاون أو الاسعاف الاجتماعى تقيمه الدولة على الصعيد الوطنى فالظاهر الكلاسيكى لمدينة مغربية فى العصور الوسطى مثلا يبرز عدم أهمية مشاكل كان المواطن المسلم يجهد فى ذلك العصر لانها كانت تستأصل تلقائيا بمواقف وتقاليد وعادات تعقبها وسنستعرض للذكرى معطيات تصور لنا مدى تأثير الجانب التاريخى فى الكشف عن خبايا الوسط الاسلامى المغربى ذلك ان المميزات الاجتماعية والاقتصادية — كما تتجلى فى هذا المسار الحضارى — كانت تشكل عاملا حاسما من شأنه أن يوجهنا فى وضع كل سياسة ديموغرافية نألى اى حد امكن للاخلاقية الاسلامية الفاضلة أن تقوم بدورها بكامل الفعالية فى مجتمع اتسم بطابع افريقى وقبلى مزدوج أدت به النزعة الانفصالية المتطرفة الى لا مركزية قوية ؟

ان مغرب القرن التاسع الهجرى ربما كان أكثر عمرا منه اليوم (3) غير أن انعدام الاحصاءات

(1) تقول القاعدة المنسوبة الى كاريپ Carette بخصوص الجزائر أن عدد السكان المقاتلين فى القبيلة يمثل ثلثها اذا أضفنا اليه ربعها الذى يمثل عدد المعطوبين .
(2) فى بحثه حول ابعاد مراقبة العائلة فى افريقيا — 1968 (ص 5)
(3) كوتى Gautier فى كتابه (عصور المغرب الفاضلة) ص 405

ساعدت ثروة الموارد الطبيعية في هذا البلد على الاكتفاء الذاتي بل أن المغرب لم يكن يتخلى عن امداد الدول المجاورة كتونس والبرتغال بالعمون والمساعدة عندما كانت المجاعات تعيث في جوانب البحر الابيض المتوسط .

فهذا الرفاه الموصول في تاريخ المغرب كان دعامة اقتصادية للسياسة التي نهجها قادته في ميدان النسل حيث لم يكن هناك داع لاي تخطيط يحدد حركة التجلب، ولم يهتم المغرب آنذاك بالفلاحة فقط بل عمل على دعم التصنيع . ولكن الاستعمار بدأ يحز في هذا الكيان الاقتصادي العتيق .

وبذلك حقق المغرب في نطاق روح التحرر الاسلامية التي هي روح انسانية اهدافه القومية في دائرة احترام حرية الامم والشعوب الاخرى فاعترف للولايات المتحدة قبل الآخرين بالحرية والاستقلال في الوقت الذي بقيت اوربا تتعثر حيرى ازاء هذا المولد الجديد وبرهن المغرب المسلم في عهد المولى اسماعيل باعتراف مؤرخي المسيحية أنفسهم — انه كان اكبر حام للفرنسيين الكاثوليك ، كما أن المغرب فتح ابوابه على مصاريها لليهود الذين طردتهم اوربا وفي ضمنها انجلترا طوال عدة قرون ولكن يوم كان اليهود يهودا قبل أن ينحرف الكثير منهم نحو الصهيونية اللانسانية ، نعم ظل المغرب العربي كمنوذج لبقية اقطار العالم الاسلامي في عهود الانصياح للوامر — ظل في خدمة الانسانية عابة والمواطنين خاصة فتواكبت لديه المقومات الحضارية وانمحت آثار الانحرافات في الامة وابعادها الخلقية والاجتماعية ومقاساتها العددية والعديدية ، وهكذا واصل تعزيزه للاقتصاد بتوزيع اعانات ضخمة على المزارعين بلغت — حسب تقدير صاحب «درة السلوك» — خمسمائة مليون دينار (7) كما وزع ابلان الجذب كميات هائلة من الاغذية في المدن والاعانات في البادية ومنح قروضا للتجار لاستيراد المواد

الديموغرافية — حتى في العهد الذي كانت الدولة منتظية — يجعل كل عد وحسبان في هذا الباب غامضا ويعيدا عن الواقع ففي اوربا نفسها بدأ الناس يتعرفون الى الاعداد السكانية عام 1850 فقط في حين أن عمليات الاحصاء بفرنسا لم تستند الا منذ عام 1880 على بطاقات فردية وهو النظام الذي يتوفر على بعض الضمانات ولم يتردد بعض الرحالين الاجانب في ربوع المغرب عن تقديم ارقام انطلاقا من تخمينات تقريبية فقد أكد الدكتور رينو (1) Reynaud أن عدد سكان المغرب كان يتراوح بين تسعة وعشرة ملايين بينما اوصله المؤرخ ليون كودار L. Godard (2) الى ثمانية ملايين (لا خمسة عشر كما قال جاكسون Jackson وغيره من الحوليين) وقد أكد كوستاف لوبون (3) Gustave Le Bon هذه الارقام بالاشارة الى سنة او سبعة ملايين نسمة سنة 1880 اما المؤرخ موليراس (4) Moulières فقد تحدث بالنسبة لعام 1895 عن اربعة وعشرين الى خمسة وعشرين مليون نسمة مع فكر ما اجمع عليه الجغرافيون الغربيون من أن سكان المغرب كانوا يتراوحون بين خمسة الى ستة ملايين فقط وقد تنبأ موليراس بارتفاع هؤلاء السكان الى الضعف في ظرف قرن واحد قائلا: «اذا ماأملت هذا الاقليم المحفوظ طوال مائة عام من نهم الغزاة المغيرين فسيكون له أربعون مليونا من السكان في نهاية القرن العشرين (5) غير أن موجات الاويثة التي جرفت بمنطقه البحر الابيض المتوسط منذ القرن السابع عشر قد أثارت — على مايقال — ثورة من الموتان أصابت العديد من السكان فباريز كانت — حسبما يحكى — مسرحا لخمس أويثة متتالية بين عام 1619 وسنة 1668 خلفت احداها نحو الاربعين الف ضحية »، الا أن هنري طيراس لاحظ (6) أن السلام الموصول الذي عرفه المغرب كان من شأنه أن ينمي عدد السكان وقد

(1) في كتابه « الصحة والطب في المغرب » الجزائر 1902 (ص 5)

(2) كتاب « وصف وتاريخ المغرب » — باريز 1860 (ص 8)

(3) حضارة العرب — الطبعة الفرنسية ص 263

(4) في كتابه « المغرب المجهول » — جزآن 1895

(5) موليراس ج 1 (ص 27)

(6) تاريخ المغرب جزآن — 1950

(7) كانت قيمة الدينار تعادل أكثر من أربعة غرامات من الذهب

التيار الجديد لم يحل دون احتفاظ المغرب بنبذة من التقاليد العريقة التي دعمت أمجاده في مختلف العصور فال مواطن المغربي كان دائما يتمتع باسماوات اجتماعية ضد العوامل الهدامة التي كانت تحز كيان المجتمع في العصور الوسطى خاصة في أوربا كالجوع والمرض والجهل والتعسف والاستبداد وكان المغرب يمتاز بنوع من الامن والتوازن الاجتماعي القار الا ان العصر الهام هنا هو ان هذه الكفالة كانت شعبية لادخل فيها للدولة التي ظلت في مندوحة عن تحمل عبئها فمرافق المجتمع كانت تتفاعل بشكل غريب تحت تأثير عوامل شتى أصبحت اشعثتها في حياتنا المعاصرة باهتة كامدة ونخص بالذكر منها الاوقاف الحسبية التي كانت تتكفل عمليا باسماوات الطبقات غير المحظوظة في الامة وذلك باقامة الملاجئ ودور الضيافة في طول البلاد وعرضها حيث يجد المواطن المعوز المأوى الصالح والقوت الكافي والمساعدة المادية الموفرة ، وكانت روح التضامن تزكى الجماعة في مساعدتها للأفراد فلم تكن الدولة تشمر بالحاجة للتدخل من أجل اقرار التوازن وخلق تكافؤ الفرص بين الجميع كما كانت الزكوات والاعشار تخلق نوعا من التسوية بين الطبقات وتسد الحاجة الملحة دون انقار الفنى ولاتشجيع المساكين على الاخلاص للراحة لقوله عليه السلام «ان يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير من أن يسأل أحدا أعطاه أو منعه» وكانت ذبول هذه الاسماوات والاوقاف ترخى سترها الفارعة على الفقر حيثما كان بالبلدان الاسلامية وخاصة في اليمن والحجاز وبالإضافة الى هذا الجهاز الكفيل بدعم الامن الاجتماعي كانت الدولة تعمل على ضمان اقامة القضاء الصالح لحماية الحقوق والمصالح بحسن اختيار القضاة ومراقبتهم من مغريات الرشوة والزور والانحراف حيث عزل السلطان المولى سليمان كافة قضاة البادية لعدم أهليتهم ومنذ القرن السادس الهجرى وجه الخليفة الموحدي يعقوب المنصور منشورا الى القضاة لتذكيرهم بشروط الحفاظ على العدالة بتوعدا كلا من الراشدين والمرشدين الامر الذي خلق جوا حيا من عدالة القضاء عززت العدالة الاجتماعية مما حدا المؤرخين الغربيين الى الاشارة بمثالية القضاء قبل

الضرورة وبيعها بأرخص الاثمان ، وبذلك سبق في مناهجه الاسماوية الاجتماعية ما أصبحت الدول المعاصرة تقممه في تخطيطاتها وموازناتها ، وقد اتجه المولى محمد بن عبد الله أيضا الى ترخيص علاقته بالخارج لترجيع كفة ميزانه التجاري فصدر مائض انتاجه الذي بلغ عام 1845 نحو 75000 طن من القمح والخضراوات الجافة في ميناء الصويرة وحده الذي تقبل عام 1911 أى قبيل عرض عقد الحماية 462 باخرة حيث صدر 38000 طن من المنتجات المغربية مقابل توريدات قدرت بـ 12000 طن ، ولم تكن الحركة الداخلية أقل ازدهارا ، اذ بلغ عدد رجال الحرف القومية التقليدية نصف مجموع سكان المدن (1) المغربية، كانوا يعملون ضمن اطار نقابى (نظام الحناطى) جد متحرر «لم يعتره زيف وفساد الا بعد احتكاكه بالمغرب (كما قال باليز) (2) وقد ساعد تنوع المواد الاولية ورخصها هذه الحرف على التنامي والازدهار حتى في البوادي ولنضرب مثلا بصناعة ميكانيكية كانت تحول في ارياض مدينة الجديدة منذ عام 1866 منتجات القطن التي كانت مشهورة بوجودتها وشبهها بنوع «سى - ايسلاند» (Sea Island) ذى الخيوط الحريرية المستطيلة وهذا المستوى المعاشى هو الذى حذا المؤرخ إدوار دوتى (Edward Doutré) الى القول بعد رحلته الدراسية الى المغرب - بأنه حمل ارتسامة الاقتناع بأن سكان المغرب يعيشون حياة اقتصادية أكثر قوة وتنظيما من حياة جيرانهم سكان الجزائر» غير أن الاقتصاد المغربى أصبح - بعد تدخل الاستعمار - يهوى في طريق الانهيار فاناخ الفقر بكله الثقيل ونبيض معين بيت المال وتدخلت بعض السدول الغربية المتربصة لاستغلال ضعف المغرب المالى بسلك دبلوماسية جديدة سبها أندرى جوليان «دبلوماسية عن طريق المالية» ارتهنت مقدرات البلاد الاقتصادية ومستقبله للسيطرة عليه سياسيا وبذلك اندرج المغرب في مجال جديد أصبحت ايدولوجيات الغربيين تتحكم فيه وتكيف معطياته الحضارية وتوجهه نحو بوتقة مصطنعة بعيدة عن تقاليده فاصطدم بمشاكل جديدة اضطر أن يتخذ لها حولا في نطاق العقلية الجديدة غير أن هذا

(1) ماسينيون في كتابه « الحناطى الاسلامية » (اى جميعات المحترفين) باريس 1925 ص 38

(2) مجلة المغرب الطبى

الحماية والتنويه بالوازع الكابح المتمثل في ضغط الجماهير التي كينها التكوين الاسلامي الفاضل وتشريع الانساني. ومن مقومات هذا الجهاز الاجتماعي مراكز الاستشفاء (مارستانات ومستشفيات ومصحات) التي كانت تسهر على وقاية الصحة وحفظها نقصر الحديث على واحد منها وهو مستشفى المنصور الموحدى «بمراكش» ذلك المستشفى الذى جهز كاي مستشفى عصرى بالادوية والاطباء والمرضى ومختلف المرفهات بالمجان وقد وصفه المؤرخ ملى (Millet) (1) بأنه يخل في هذا العصر (اي عام 1927) مستشفيات باريز وقد تحدث دوتى (Douté) عن مقوم اجتماعى آخر هو الطهارة - كدبير وقائى ضد المرض - فأبرز فعاليته بالمغرب الذى كان بذ في هذا الحقل الكثير من الشعوب المتدنة والواقع ان المستوى الثقافى لدى الشعب المغربى كان مرتفعا حتى بين الاميين الذين كانوا مسلحين للحياة أكثر من حملة الدبلوم في أم أخرى (2) وهذه العوامل متجمعة هى التي خلقت بيئة اجتماعية مثالية لم تترك للعامل الديموغرافى أى اثر في مسار تطور الاقتصاد وهذا هو الذى يبرر ما اشار اليه (ليون الافريقى) في كتابه «جغرافية افريقيا» من أن معدل العمر بلغ في الحواضر المغربية 70 سنة وفي الجبل مائة ولكن معدل الوفيات بدأ يتصاعد مع تسرب الاستعمار (الاييرى) اثر سقوط غرناطة اوائل القرن التاسع الهجرى ودخول ما كان يسمى في المغرب بالمرض الفرنجى «وهو الزهري» (3) ويتجه الاطباء المعاصرون الى نسبة جائب من الخلل الاجتماعى الملحوظ في العالم الى هذا الوباء الفتاك الذى يرفع معدل الوفيات ويبلبل المسار الديموغرافى والاجتماعى الاقتصادى في المغرب . ويرجع الفضل في جماع هذه المعطيات الايجابية الى الاسلام الذى يحوط المرأة الحصان بسياس من العفاف قبل الزواج كما يستنكر الانجاب غير المشروع بسد الباب في وجه الاستلحاق ويحظر بشدة وأد الطفل أو الجنين مهما تكن الاسباب كل تلك العوامل تحول دون الانسال الاعمى غير المتبصر وليس في نصوص الاسلام ما يجيز عملية الجرف الطبى Curetage وهو كحت وتنظيف

الرحم بعد تكون الجنين خلال ثلاثة الاشهر الاولى للحمل فاذا كان الحديث الشريف يشير الى اطوار الجنين من حالة النطفة ثم المضغة ثم العلقة ثم نفخ الروح حيث تستمر كل حالة اربعين يوما فان الجنين يتكون ولو بدون روح قبل نهاية هذه المدة لا يسمح الاسلام بالجرف الا في حالة الخطر الشديد على الأم ولكن روح الانجرف التي تفشت في العصر الحاضر والتي أصبحت تتسامح أكثر فأكثر في العلاقات الجنسية غير المشروعة والاجهاضات السرية - انعقدت المجتمع توازنه حيث أبعدت الدواليب الاجتماعية عن محورها الطبيعى ، واذا ما رجعنا الى النصوص الاسلامية الصحيحة لاحظنا أن العزل الهادف الى منع الحمل لم يكن محظورا في صدر الاسلام فقد روى البخارى ومسلم والنسائى والترمذى وابن ماجه ومالك في الموطأ عن أبى سعيد : «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بنى المصطلق فأصبنا سبيا من سبى العرب فاشتبهنا النساء واشتدت علينا العزوبة واحببنا العزل فأردنا أن نعزل وقتلنا نعزل ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا قبل أن نسأله فسالناه فقال ما عليكم أن تفعلوا ما من نسمة كائنة الى يوم القيامة الا وهى كائنة » وفي رواية أن رجلا قال : يا رسول الله ان لى جارية وانا اعزل عنها وانا اكراه ان تحمل وأن اليهود تحدث أن العزل المؤودة الصغرى قال كذبت يهود لو اراد الله أن يخلقه ما استطعت أن تصرفه » الا أن تطبيق ذلك يستلزم اتفاق الزوجين دون ضغط خارجى باصدار قانون ملزم فقد روى القزوينى كما في مجمع الزوائد لمحمد بن محمد بن سليمان الرودانى السوسى المغربى عن عمر رضى الله عنه أن ارسل عليه السلام نهى أن يعزل عن الحرة الا باذنها ذلك أن المجتمع الذى لاتضطلع فيه المرأة بدورها المشروع هو مجتمع حائد عن روح الاسلام فللمراة الحق الكامل الذى تنفرد به وحدها احيانا في الحياة الزوجية وخاصة الأمومة كما لها حقوق تضمنها الشريعة لاتقل عن حقوق الرجال لان معظم المفسرين والائمة يؤكدون أن الآيات القرآنية المتعلقة بحقوق الرجال وواجباتهم شاملة للنساء أيضا اللهم الا اذا ورد

(1) في كتابه «الموحدون les Almohades» المطبوع عام 1927

(2) Propos d'un vieux marocain

(3) حسب ليون الافريقى الذى كان يعيش في القرن العاشر الهجرى اى السادس عشر الميلادى

المواطن فكراً وأخلاقياً يتسم بطابع الأولوية كعامل اجتماعي ويرتبط المواطنون في وسط إسلامي صحيح بوثاق من التضامن والتكافل يبذ في نظر الشارع كل بمقومات العبادة لأن الدين المعاملة فلا نطيل بتسراد النصوص التي تكيف المدينة الإسلامية الفاضلة وتطبع روح المواطن المسلم بخلقية متسامية تعززه بدرع من المناعة ضد مستوجبات الحياة المعاصرة في إطارها الحضاري المصطنع .

نصر صحيح مخصص وبذلك يتأكد مبدأ المساواة بين الجنسين في ظلال القرآن عدا ما تستلزمه طبيعة المرأة ومقتضيات الحشمة والعفاف أو المتطلبات الأسروية. وهكذا فإن كل تسامح في مجال «منع الحمل» لا يمكن أن ينقلب إلى نظام اجتماعي قانوني معمم دون اعتبار لوازم البيئة ومختلف العوامل الأخرى ومن بينها العامل الاقتصادي والاجتماعي إذ أن كل تخطيط مهما يكن نوعه يظل عديم الجدوى في وسط غير مهذب لا يرتفع إلى مستوى مسئولياته الأسروية والقومية ثم أن مستوى

